الدورة الإنتخابية الخامسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

جلسة رقم (٦)
(٢٠٢٢/٣/٣٠) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: ( ) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (٢:١٥) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة السادسة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب النصاب متحقق ولكن بما يتعلق بالفقرة أولاً إنتخاب رئيس الجمهورية يتطلب نصاب الثلثين للشروع بإنتخاب رئيس جمهورية العراق لم يتحقق نصاب الثلثين وبالتالي نمضي إلى الفقرة التي تليها، الفقرة ثانياً أنتخاب الجان النيابية الدائمة، تم تشكيل لجنة لتعديلات مهام اللجان وبعض الفقرات وبعض الفقرات في النظام الداخلي للمجلس، أكملت اللجنة جزء من هذه التعديلات وسوف تعرض على السيدات والسادة اعضاء المجلس للتصويت عليها، لتتضمن هذه التعديلات جزء من النظام الداخلي.

المادة رقم ( ) يكون البند رابعاً من المادة (٣٥) من النظام الداخلي البند سادساً لها ويضاف التالي لها ويكون البند رابعاً تشكيل اللجان المؤقتة ولجان التحقيق واللجان النيابية المشتركة إستثناءً من احكام المادة (٨٣) من هذا النظام، أطلب من المجلس التصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

خامساً لرئيس المجلس ونائبيه مجتمعين الموافقة على إنتقال عضو المجلس بناءً على طلبه من لجنة نيابية لأخرى على أن لا يخل ذلك بالحد الأدنى والأعلى لعدد اعضاء اللجنتين، المقصود باللجنتين المنقول منها والمنقول إليها.

أطلب من المجلس التصويت على هذا التعديل.

(تم التصويت بالموافقة).

يلغى نص المادة من النظام الداخلي ويحل محله ما يأتي، تشكل اللجان النيابية الدائمة بأول جلسة يعقدها المجلس ويتم التصويت على، سوف أعدل القراءة، تشكل اللجان النيابية الدائمة إبتدالءً من أول جلسة يعقدها المجلس ويتم التصويت على كل عضو من أعضاء اللجان بشكل فردي ويرعى في تشكيلها رغبة العضو وإختصاصه وخبرة.

أطلب من المجلس التصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

يلغى نص المادة (٧٤) من النظام الداخلي ويحل ومحله ما يأتي نتخب كل لجنة خلال عشرة أيام عمل تالية بداية تشكيلها من بين اعضائها رئيساً ونائباً للرئيس ونائباً ثانياً للرئيس بالأغلبية المطلقة للعدد الكلي لأعضاء اللجنة.

أطلب من المجلس التصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

أينما ورد كلمة أو تعبير مقرراً للجنة أو مقرر يتم إستبدالها بالنائب الثاني لرئيس اللجنة ويكون مهام النائب الثاني هي نفس المهام المنصوص عليها للمقرر في النظام الداخلي، أطلب من المجلس التصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

يضاف ما يأتي للمادة (٨٧) من النظام الداخلي ويضاف البند الرابع، رابعاً اللجان الدائمة وفي حدود إختصاصها ممارسة المهام الأتية:

أ. متابعة الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مجلس الوزراء والوزارات والجهات المعنية، تشطب الجهات المعنية، متابعة الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مجلس الوزراء والوزارات لتسهيل تنفيذ أحكام القوانين النافذة ومتابعة التأخير الحاصل في التنفيذ أطلب من المجلس التصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

ب. متابعة تنفيذ الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والجهات المعنية للقانون، التعيدل يكون، متابعة تنفيذ الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والجهات المعنية بتنفيذ أي قانون يتم تشريعه من ضمنها قانون الموازنة المالية العامة في الجانبين الفني والمالي، أطلب من المجلس التصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

ت. عقد جلسات الإستماع الرقابية والتشريعية. أطلب من المجلس التصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

اللجان التي سبق وصوت المجلس على شطرها وتم تشكيل لجنة برئاسة النائب الأول لإعداد مهام لهذه اللجان وسوف تعرض المهام لكل لجنة ويتم التصويت على كل لجنة بشكل منفرد عن اللجان الأخرى .

لجنة الكهرباء والطاقة، تختص هذه اللجنة بما يأتي:

١. الرقابة والإشراف والمتابعة على خطط وسياسات وانتاج الكهرباء والطاقة إستخدامها وسلامة تنفيذها وتقويم مشاريعها وأداء وأعمال وزارة الكهرباء والجهات المتخصة فيما يتعلق بانتاج الطاقة الكهربائية وإستخدامات الطاقة بمختلف انواعها.
٢. دراسة ومراجعة الحسابات والتقارير الصادرة عن وزارة الكهرباء والجهات المختصة في كل ما يتعلق بشؤون الطاقة.
٣. الدراسة وإبداء الرأي بمشروعات القوانين والمعاهدات والإتفاقات الدولية وإقتراحات القوانين المتعلقة بالكهرباء والطاقة أو المسائل التي يقر المجلس إحالتها إليها وفقاً لأحكام هذا النظام.
٤. متابعة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالكهرباء والطاقة والإهتمام بتطويرها وتقصي آثار التطبيق المتعلقة بالكهرباء والطاقة، او المسائل التي يقر المجلس إحالتها إليها وفقاً لأحكام هذا النظام.
٥. التشريعات اللازمة لتطوير القطاع الكهربائي وقطاع الطاقة.

أطلب من المجلس التصويت على مهام لجنة الكهرباء والطاقة .

(تم التصويت بالموافقة).

لجنة الإقتصاد والصناعة والتجارة وتختص بما يأتي:

١. الرقابة والإشرافق والمتابعة على الخطط والسياسات الإقتصادية للدولة والإصلاح الإقتصادي المتعلق بالمسائل الأتية.

أ. مسائل الإدخار والإئتمان وسياسات ونظام الأجور والأسعار.

ب. شؤون التجارة الداخلية والخارجية والمبادلات التجارية والشركات.

ت. التموين والتوزيع والإستهلاك والعقود المبرمة لأستيراد مواد الحصة التموينية وضمان توزيعها وإخضاعها لشروط جهاز التقييس والسيطرة النوعية.

ث. خطط الإنتاج الصناعي وتطوير الصناعة الوطنية وبرامجها والمنافسة والإنتاج وإستغلال الثروات المعدنية ووسائل تخفيض الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية والتقدم التكنولوجي في الصناعة وسلامة تنفيذها.

ج. مدى الإلتزام بصحة وسلامة معايير الجودة والمواصفات والمقاييس وتقويم مشاريعها.

ح. النظام الضريبي والكمركي لتشجيع المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية.

٢. إبداء الرأي للمجلس فيما يتعلق بالجوانب الإقتصادية الواردة في قانون الموازنة الإتحادية وتذليل عقبات تطبيقها وتقديم التوصيات بشأنها

٣. الرقابة والإشراف على أعمال وزارة الصناعة والمعادن ووزارة التجارة وغيرها من المؤسسات ذات الطابع الإقتصادي أو الصناعي او التجاري او ما يتعلق بالمسائل المبينة في البند اولاً من هذه المادة، والإهتمام بدور القطاع الخاص لبناء وتنمية الإقتصاد الوطني وتحفيز مفاصله بوسائل الدعم الممكنة.

٤. دراسة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والمعاهدات والإتفاقيات الدولية وإقتراح القوانين المتعلقة بالإقتصاد والصناعة والتجارة وزيادة الواردات أو النفقات او إنقاصها أو المسائل التي يقرر المجلس إحالتها إليها وفقاً لأحكام هذا النظام وتقديم تالتوصيات بشأنها.

٥. متابعة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالإقتصاد والصناعة والتجارة والإهتمام بتطويرها وتقصي آثار التطبيق.

أطلب من المجلس التصويت على مهام لجنة الإقتصاد والصناعة والتجارة.

(تم التصويت بالموافقة).

لجنة الإستثمار والتنمية وتختص هذا اللجنة بما يأتي:

١. الرقابة والإشراف والمتابعة على الخطط والسياسات الإستثمارية والمناطق الحرة للدولة والإستثمار الأجنبي في العراق والخطة العامة للتنمية ومدى إنسجامها مع أهداف التنمية المستدامة، ومشاريع ومبادرات دعم التنمية في العراق بما فيها مبادرات للبنك المركزي ومبادرات المصارف وأمانة بغداد وسوق الأوراق المالية والجهات العليا في الدولة وتنمية القوى البشرية وتأهيلها وسلامة تنفيذها وتقويم مشاريعها بالشكل الذي يخدم تنمية جميع قطاعات الاعمال في العراق.

٢. الرقابة والإشراف والمتابعة على أعمال هيأة الإستثمار الوطنية هيأت الإستثمار في المحافظات.

هل تسمى هيأت الإستثمار أو تسمى فروعها في المحافظات؟ هنالك هيأة الإستثمار الوطنية وقانونها فروعها في المحافظات.

الرقابة والإشراف والمتابعة على أعمال هيأة الإستثمار الوطنية هيأت الإستثمار في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ومديريات الإستثمار في الوزارات الأخرى ومديرية التنمية الصناعية وهي الأوراق المالية وغيرها من المؤسسات ذات الطابع الإستثماري والتنموي والمناطق الإستثمارية فيما يتعلق بالمسائل المبينة في البند اولاً من هذه المادة وتقييم أدائها.

٣. مراجعة ومراقبة ومتابعة الخطط الإستراتيجية الوطنية، خطط التنمية الوطنية وخطط التنمية المستدامة وخطط التنمية الشاملة بالتنسيق مع لجنة التخطيط الإستراتيجي والخدمة الإتحادية وتقييم مدى موائمة المنهاج الحكومي معها.

٤. التنسيق مع اللجان النيابية الأخرى في المسائل المتعلقة بتأسيس وإدارة صناديق التنمية والصناديق السيادية.

٥. إبداء الرأي وتقديم التقارير والتوصيات للمجلس فيما يتعلق بالجوانب الإستثمارية والتنموية الواردة في قانون الموازنة الإتحادية.

٦. الدراسة إبداء الرأي في مشروعات القوانين والمعاهدات والإتفاقيات الدولية ومقترحات القوانين المتعلقة بالإستثمار والتنمية، او المسائل التي يقرر المجلس إحالتها إليها وفقاً لأحكام هذا النظام.

٧. متابعة تنفيذ التشريعات والقرارات المتعلقة بالإستثمار والتنمية لجميع القطاعات بضمنها القطاع الخاص، الإهتمام بتطويرها وتقصي آثار التطبيق ومتابعة نشاطات البنك المركزي والمصارف بما يتعلق بالتنمية والإستثمار، تُكمل نشاطات البنك المركزي والمصارف الحكومية والاهلية بما يتعلق بتطوير قطاع الإستثمار والتنمية، مذكورة بما يتعلق بمشاريع المبادرات

متابعة تنفيذ التشريعات والقرارات المتعلقة بالإستثمار والتنمية لجميع القطاعات بضمنها القطاع الخاص، الإهتمام بتطويرها وتقصي آثار التطبيق ومتابعة نشاطات البنك المركزي والمصارف بما يتعلق بالإستثمار والتنمية.

أطلب من المجلس التصويت على مهام لجنة الإستثمار والتنمية.

(تم التصويت بالموافقة).

لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية.

وتختص هذه اللجنة بما يأتي:-

١- الرقابة والإشراف والمتابعة لقرارات وإجراءات ومراحل ونسب تنفيذ محاور المنهاج الوزاري وفق التوقيتات الزمنية، وتحديد معوقاتها وسالمة تنفيذها وتقويم مشاريعها وتقديم التقارير الدورية بذلك لمجلس النواب وبالتعاون مع اللجان النيابية المختصة.

٢- مراجعة مؤشرات الأداء ونسب الانجاز ورصد أوجه القصور في تنفيذ البرنامج الحكومي، وتقديم التقارير المتعلقة بذلك إلى المجلس.

٣- مراقبة ومتابعة توزيع الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ البرنامج الوزاري وبرامج تنفيذ وتطبيق الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنفيذها.

٤- مراقبة ومتابعة عمل وأداء وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ومتابعة تنفيذ تشريعات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والخدمة المدنية والاهتمام بتطويرها وتقصي أثرها التطبيق.

٥- الرقابة والأشراف والمتابعة على أعمال مجلس الخدمة الاتحادي في ما يتعلق بتنفيذ أهداف قانون مجلس الخدمة الاتحادي، والتقرير السنوي الصادر عن أعمال مجلس الخدمة العام الاتحادي، وإجراءات تطوير وتحديث الجهاز الإداري للدولة ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس النواب.

٦- الدراسة وابدأ الرأي في مشروع القوانين والمعاهدات والاتفاقات الدولية واقتراحات القوانين المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والخدمة المدنية، والاهتمام بتطويرها أو المسائل التي يقرر المجلس وإحالتها إليها وفقاً لأحكام هذا النظام.

أطلب من المجلس التصويت على مهام لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادي.

(تم التصويت بالموافقة)

سوف أذهب إلى لجان أخرى ونرجع إلى هذه الفقرة.

لجنة النقل والاتصالات:-

وتختص هذه اللجنة بما يلي:

١-الرقابة والإشراف ومتابعة على الأعمال وخطط وسياسات وزارة النقل ومؤسساتها وسلطة الطيران المدني وهيأة الأعلام والاتصالات في ما يتعلق بقطاع الاتصالات هيأة الأعلام والاتصالات بما يتعلق بقطاع الاتصالات (بعد هيأة الأعلام والاتصالات) وعمل شركات هاتف النقال وشركات الانترنيت بخطوطها الإستراتيجية وسياساتها المستقبلية وسلامة تنفيذها وتقويم مشاريعها وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وبما لا يتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العراقي.

٢- مراجعة وتقييم العقود الموقعة مع شركات الخطوط الجوية وعقود الاتصالات بما يؤمن تقديم أفضل الخدمات للمواطنين ما ينسجم مع معايير الدولة المعتمدة وتقديم التوصيات المتعلقة به.

٣- الدراسة وابدأ الرأي في مشروعات القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ومقترحات القوانين المتعلقة بالنقل والاتصالات أو المسائل التي يقرر المجلس إحالتها إليها وفق الأحكام هذا النظام.

٤- متابعة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالنقل والاتصالات والاهتمام بتطويرها وتقصي آثار تطبيق.

أطلب من المجلس التصويت على مهام لجنة نقل والاتصالات.

(تم التصويت بالموافقة)

لجنة الخدمات والأعمار:-

وتختص هذه اللجنة بما يأتي:

١- الرقابة والإشراف ومتابعة خطط وسياسات الدولة في تقديم الخدمات البلدية والإسكان والأعمار ومتابعة سلامة تنفيذ المشاريع والبرامج والخطط الخاصة به وتقويم وتقييم مشاريعها.

٢- الرقابة والأشراف ومتابعة أعمال أمانة بغداد وزارة الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة والجهات الأخرى ذات العلاقة باختصاصات اللجنة وتقييم مدى كفاءة أداء أجهزة تنفيذ في هذه المؤسسات.

٣- الدراسة وابدأ الرأي بمشروعات القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية واقتراحات القوانين المتعلقة بالخدمات والأعمار والمسائل التي يقرر إحالتها إليها وفق إلى أحكام هذا النظام.

٤- متابعة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالخدمات والأعمار والاهتمام بتطويرها وتقصي أثار التطبيق.

أطلب من المجلس التصويت على لجنة الخدمات والأعمار.

(تم التصويت بالموافقة)

لجنة العمل والمؤسسات المجتمع المدني:-

وتختص هذه اللجنة بما يأتي:

١- الرقابة والإشراف والمتابعة على أعمال وخطط وسياسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وإدارة المنظمات غير الحكومية ودائرة شؤون الأحزاب، ومؤسسات الدولة تعنى بشؤون مؤسسات المجتمع المدني والعمالة الأجنبية والجهات الأخرى ذات العلاقة باختصاصات اللجنة المتعلقة بشؤون اللجنة، ما هو دخل شؤون الأحزاب بالمنظمات؟ دائرة شؤون الأحزاب ليس في لجنة القانونية المفوضية مرتبطة بالقانونية مفوضية الانتخابات مرتبطة بالقانونية مفوضية الانتخابات كلها عملها جزء من القانونية يعني بعد إذنكم إذا توافقون كلجنة أن دائرة الأحزاب تبقى بالمفوضية في اللجنة القانونية يتم إعادة القراءة.

١- الرقابة والإشراف والمتابعة على أعمال وخطط وسياسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وإدارة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومؤسسات الدولة التي تعنى بشؤون مؤسسات المجتمع المدني والعمالة الأجنبية والجهات الأخرى ذات العلاقة باختصاصات اللجنة المتعلقة بشؤون.

أ- العمل وتنظيم العلاقة بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال وتأهلت العمالة المارة حسب متطلبات سوق العمل ومنظومة الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

ب- مؤسسات المجتمع المدني ومتابعة سلامة تنفيذ مشاريع والبرامج والخطط الخاصة به وتقييم وتقويم مشاريعها.

٢- مراقبة ومتابعة وتقييم.

أ- تنفيذ قانون العمل وقانون المنظمات الغير حكومية وقوانين الاتحادات والنقابات العمال والمهنية والتشريعات المرتبطة بهم.

ب- آليات استخدام العمالة العراقية والأجنبية الماهرة حسب متطلبات سوق العمل وضمان حقوقهم.

ج- برامج إصلاح الأحداث المودعين في مؤسسات الإصلاحية ورعايتهم وتأهيلهم وشؤون العجزة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة لعيش حياة حرة كريمة.

د- دوائر الرعاية الاجتماعية بما يضمن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

هـ- برامج تنظيم الحرفيين والتأهيل وتدريب المهني وتنظيم النقابي.

٣- متابعة معاهد ومراكز دراسات التي تهتم بتطوير أفكار واليات مؤسسات المجتمع المدني بما ينسجم بخصوصية مجتمع العراقي.
٤- مراقبة ومتابعة تنفيذ القوانين وتشريعات والإجراءات المتعلقة بالعمل والشؤون الاجتماعية وبتطوير وتفعيل دور عمل مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والجمعيات وحمايتها ومراقبتها أداءها وتقصي آثار التطبيق.
٥- الدراسة وابدأ الرأي في مشروعات القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية واقتراحات القوانين المتعلقة بالعمل والشؤون الإجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني أو المسائل التي يقرر المجلس إحالتها إليها وفق الأحكام هذا النظام.
أطلب من المجلس التصويت على مهام لجنة العمل ومؤسسات المجتمع المدني.
ذوي الاحتياجات الخاصة بوزارة العمل، ممكن أيضاً أن يتم متابعتهم بالجنة حقوق الإنسان.
أطلب من المجلس التصويت على مهام لجنة العمل ومؤسسات المجتمع المدني.
(تم التصويت بالموافقة)
السيدات والسادة النواب حسب التعديلات التي أقرت الآن بالتصويت يتطلب التصويت على أعضاء اللجان منفردين يصبح التصويت على عضو اللجنة بالاسم على كل واحد يعني ليس كروب كامل.
الآن نحن أكملنا اللجنة القانونية بعدد (١,٢,٣,٤,٥,٦,٧,٨,٩,١٠,١١,١٢) ولا زال هنالك وقت لإكمال باقي أعضاء اللجنة بعد أن يكملون جميع تفاصيلهم مع السيد النائب الأول وتقديم الأسماء بشكل نهائي، وأيضاً لجنة العلاقات الخارجية أنهت الأعداد التي تقدمت من السيد النائب الأول الى رئاسة المجلس لطرحها على التصويت.
اللجنة القانونية،
الاسم الأول (محمد عبد الأمير عنوز) أطلب من المجلس التصويت، تصويت.
(تم التصويت بالموافقة).
(النائب حيدر ماضي عبود)، تصويت.
(تم التصويت بالموافقة).
(النائب ابتسام التميمي)، تصويت.
(تم التصويت بالموافقة).
(النائب سالم الغراوي)، تصويت.
(تم التصويت بالموافقة).
(النائب علي فرج)، تصويت.
(تم التصويت بالموافقة).
(النائب باسم خشان) تصويت.
(تم التصويت بعدم بالموافقة).
(النائب أحمد عبدالله الجبوري) تصويت.
(تم التصويت بالموافقة).
(النائب عبد الكريم عبطان) تصويت.
(تم التصويت بالموافقة).
(النائب سارة الدليمي)، تصويت.
(تم التصويت بالموافقة).
(النائب يوسف السبعاوي) تصويت
(تم التصويت بالموافقة).
(النائب ريبوار هادي عبد الرحمن) تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

أشكر رئيسة حزب الديمقراطي الكردستاني على إعادة تسمية السيد ريبوار كعضو في اللجنة القانونية وكان له الجهد في الدورة الماضية بتمرير الكثير من القوانين.

(النائب يادكار محمود نصرالله) تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

بالتالي تكون الأسماء للجنة القانونية (٢,٤,٥,٦,٧,٨,٩,١٠,١١) وننتظر باقي الأسماء من السيد النائب الأول.

لجنة العلاقات الخارجية.

(النائب حيدر محمد السلامي) تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

(النائب جنان الموسوي) تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

(النائب شعلان عبد الجبار الكريم) تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

(النائب اندي الكسنزاني) تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

(النائب فيان صبري عبد الخالق)، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

(النائب محمد صديق محمد) تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

(النائب حسن العذاري) تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

إضافة نواب الى اللجنة المالية، كلما تأتي إلينا مجموعة نواب في أي لجنة أيضاً يتم إضافتهم حسب النظام الداخلي، تصويت على إضافة النائب (محمد نوري) الى اللجنة المالية، محمد نوري من محافظة الديوانية لأنه لدينا محمد نوري من محافظة أخرى (محمد نوري عزيز)، أطلب من المجلس التصويت على (محمد نوري عزيز) لعضوية اللجنة المالية، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

إضافة النائب (سجاد سالم حسين) الى اللجنة المالية، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

اضافة النائب (اخلاص صباح) الى اللجنة المالية، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

إضافة النائب (محاسن حمدون) الى اللجنة المالية، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

إضافة النائب (هيثم الزهوان) الى اللجنة المالية، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

أطلب من السيد النائب الأول أكمال النقاشات مع الكتل السياسية لإكمال تسمية أعضاء اللجان في هذه اللجان و اللجان الأخرى، السيدات والسادة النواب شكراً لجهودكم وشكراً لحضوركم.

- النائب علاء كامل جبار الركابي:-

السيد رئيس هيأة الرئاسة في مجلس النواب المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين، نحن أمام مسؤولية كبيرة جداً، أنا واثق أن جميع السيدات والسادة النواب المحترمين الموجودين الآن هم نتاج عملية ديمقراطية، ونتاج قوانين ومفوضية مستقلة جديدة، نحن أمام مسؤولية كبيرة جداً ويجب علينا كلنا نحن أن نكون على قدر هذه المسؤولية أمام كل شعبنا العراقي، صحيح حتى التصويت على أعضاء اللجان النيابية هي عملية ديمقراطية وكلنا نحن نواب عن الشعب العراقي، لكن التصويت لأي شخصية، لأي عضو في مجلس النواب عليه ولو شبهة من شبهات الفساد في اللجان السيادية، وخصوصاً اللجنة المالية والقانونية ولجنة النزاهة هي مؤشر سيء، يجب على جميعنا نحن نضع هذه المسؤولية نصب أعيننا، الشعب العراقي سوف يصاب بخيبة أمل، لو حصل وتم التصويت على أي شخصية شابها ولو شائبة من الفساد في حياته المهنية السابقة أو في الدورات الماضية، هذه سوف تكون بادرة سيئة وخيبة أمل للشعب العراقي في هذه الدورة النيابية، هذه مسؤولية نضعها نصب أعيننا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب سقط سهواً وذكرني السيد النائب الأول وأيضاً السيد النائب حسن الكعبي، أطلب التصويت على إضافة السيدة النائب (آلاء الإبراهيمي) الى اللجنة المالية، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

السيد النائب فيما يتعلق بمداخلتك، تؤكد رئاسة المجلس (رئيس المجلس) و (النائب الأول) و (النائب الثاني) التزام المجلس أن يتم اعتماد المهنية والكفاءة في توزيع السيدات والسادة النواب على اللجان، كل نائب وصل الى مجلس النواب هو اجتاز الإجراءات القانونية المتعلقة بحسن السيرة والسلوك والمتعلقة في أي إجراءات قانونية تتعلق بنزاهة النائب الذي وصل الى مجلس النواب، وفيما لو يثبت لك والى أي سيدة أو سيد من أعضاء مجلس النواب ولرئيس المجلس والنائب الأول والنائب الثاني شبهة فساد بالأدلة على أي نائب من نواب مجلس النواب سوف نسقط عنه العضوية، ليس فقط لا نرسله للجنة، نسقط عنه عضويته لأنه فقد شرط من شروط العضوية، وبالتالي لا يصلح أن يكون نائب في مجلس النواب ليس فقط أن يكون في لجنة من لجانه، شكراً جزيلاً وأؤكد أنه لمجلس النواب رئيس ونائبين برئاسة المجلس، أرجوا اعتماد النظام الداخلي واعتماد هذا القانون.

(رفعت الجلسة الساعة ٣:٠٥ عصراً)